



السيد الوزير يقدم عرضا مفصلا خلال اجتماع اللجنة المشتركة بين الوزارات للسلامة الطرقية

في إطار انعقاد اجتماع اللجنة المشتركة بين الوزارات للسلامة الطرقية الذي يترأسه السيد عبد الإله ابن كيران، رئيس الحكومة، قدم السيد محمد نجيب بوليف، الوزير المنتدب المكلف بالنقل، عرضا مفصلا يتضمن مخطط العمل في مجال السلامة الطرقية خلال الفترة الصيفية لسنة 2014، والمخطط التواصل للجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير خلال نفس الفترة، وكذا البرنامج الخاص بتجهيزات وتجهيزات السلامة الطرقية 2014-2018.

وفي بداية أشغال هذا الاجتماع أشار السيد رئيس الحكومة إلى أهمية وحساسية ملف السلامة الطرقية، وأكد على الأهمية الخاصة التي يوليها لهذا الملف من أجل تطوير الأداء في مجال السلامة الطرقية بغية الحفاظ على أرواح المواطنين.

بعد ذلك، تناول السيد الوزير في كلمته مخطط العمل في مجال السلامة الطرقية، وأشار إلى أن سنة 2013 عرفت تراجعا هاما في خطورة حوادث السير، وعرفت كذلك تراجعا ملحوظا في معظم المؤشرات بنسبة:

- -7.53٪ في عدد حوادث السير المميتة (3.265 حادثا مميتا بدل 3.531)؛
- -8.04٪ في عدد القتلى (3.832 قتيل بدل 4.167)؛
- -4.98٪ في عدد المصابين بجروح بليغة (11.641 مصاب بدل 12.251).

كما أعلن السيد الوزير عن إحصائيات الخمس أشهر الأولى لسنة 2014 حيث عرفت تراجع بنسبة:

- -0,88٪ في عدد حوادث السير المميتة (1130 حادثا مميتا)؛
- -1,60٪ في عدد القتلى (1293 قتيل)؛
- -10,39٪ في عدد المصابين بجروح بليغة (3537 جريح).





خلال العرض أشار السيد الوزير إلى أن حوالي 30 ٪ من عدد القتلى يسجل خلال الفترة الصيفية (يوليوز، غشت، شتنبر)، كما أن الإفراط في السرعة خارج المدار الحضري، إضافة إلى ارتفاع حركية السير وتناول الكحول خلال فترة الصيف ومباشرة بعد شهر رمضان يضاعف من خطورة الحوادث. وقد أكد السيد الوزير أن 62.75٪ من الضحايا يقضون مباشرة في مكان الحادثة وما يناهز 20٪ يموتون خلال نقلهم إلى المستشفيات و16٪ خلال السبعة أيام الموالية لتاريخ الحادثة.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع واستعجالته، أعلن السيد الوزير أن الوزارة المنتدبة المكلفة بالنقل، رفقة جميع شركائها، اتخذت إجراءات خاصة للتفاعل مع الفترة الصيفية من أجل وضع حد للحوادث التي تعرفها بلادنا خلال الفترة الصيفية، وتتكون هذه الإجراءات من:

1. تكثيف المراقبة على الإفراط في السرعة بالرادار وتعميمها على جميع المحاور التي تعرف حركية مهمة وحوادث خطيرة؛
2. تفعيل مراقبة السياقة تحت تأثير الكحول و مواكبتها بعمليات تواصلية و تحسيسية؛
3. تكثيف المراقبة على احترام قواعد السير داخل المجال الحضري وذلك بإعطاء دينامية جديدة لفرق المراقبة المتحركة التابعة للأمن الوطني (BMCR)؛
4. تعزيز المحاور الطرقية التي تم تحديدها في مخطط المراقبة الطرقية خلال الفترة الصيفية، بوحدات الإسعاف الضرورية بغية تقليص مدة التدخلات وكذا توفير الإسعافات الأولية الضرورية لضحايا حوادث السير؛
5. برمجة عمليات لتحسين قارعة الطريق وصيانة علامات التشوير العمودي والأفقي وممرات الراجلين؛
6. مواكبة جميع الإجراءات ببرامج التواصل و التحسيس والتربية الطرقية.

وفيما يتعلق بالبرنامج الخاص بتجهيزات وتهيئات السلامة الطرقية الممتد بين 2014-2018، أشار السيد الوزير إلى أن هذا البرنامج يهدف إلى تحسين مستوى سلامة البنيات التحتية الطرقية و يهتم كافة مستعملي الطريق و يلامس كل الشرائح السوسيو-اقتصادية و المهنية للبلاد، ويشكل عاملا أساسيا من أجل بلورة و إنجاز الإستراتيجية الوطنية المندمجة للسلامة الطرقية.





وبالنسبة لمضمون هذا البرنامج فهو يتكون من تهيئة المحاور التي تعرف ارتفاعا في عدد حوادث السير، وبناء الجدران الوقائية والتي تصل إلى 734 000 متر، وكذا تهيئة النقط السوداء والتي تناهز 457 نقطة سوداء.

وارتباطا بتهيئة النقط السوداء أكد السيد الوزير أن الأمر يتعلق بتهيئة ملتقيات الطرق، وخلق ممر ثالث، وتغيير أو تحسين مسار الطريق، وتنقية جوانب الطريق قصد تحسين الرؤية، وتهيئة مساحات لتفريغ مياه الأسماك، وكذا تحسين ميلان المقطع العرضي للطريق....

وبخصوص المستجدات التي أشار إليها السيد الوزير خلال عرضه، فقد أعلن عن اعتماد المراقبة الميكانيكية المضادة لحافلات نقل المسافرين اعتمادا على المحطات المتحركة للمراقبة التقنية التي يتوفر عليها المركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق، وستتم هذه العملية اعتمادا على جدول زمني معد مسبقا لهذه الغاية. كما أشار السيد الوزير إلى بداية عمل مديرية نظم المعلومات بالوزارة مع بريد المغرب ويروم هذا التعاون إلى إيصال إشعارات المخالفات إلى مرتكبيها في مدة لا تتجاوز 48 ساعة ابتداء من تاريخ المصادقة على المخالفة من قبل المراقبين، إضافة إلى أمور مستجدة أخرى...

